



نخيل نيوز - متابعة

أعلن المدير العام لمكتب العبور والنقل الدولي في منظمة الطرق والنقل البري الإيرانية حسين حسيني، اليوم الثلاثاء، دخول اتفاقية للنقل الدولي البري للبضائع بين إيران والعراق، حيز التنفيذ، مؤكداً أنها "فرصة مناسبة لتطوير التعاون التجاري والنقل بين البلدين".

وذكرت المنظمة في بيان: إن "العلاقات التجارية بين إيران والعراق كانت في السابق قائمة على مستوى مذكرة تفاهم، نظراً إلى ضرورة زيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين، ولكن بفضل المتابعات التي أجريت والتعاون مع وزارة الخارجية وسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق، تم الانتهاء من اتفاقية العبور والنقل التجاري بين إيران والعراق وتوقيعها من جانب الطرفين".

وأضافت أن "المراحل القانونية اللاحقة للاتفاقية ستُتابع بعد طرحها على اللجان المتخصصة في الجلسة العامة لمجلس الشورى الإسلامي".

وأوضحت أن "دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتسهيل التجارة بين البلدين سيمكن التجار ورجال الأعمال والعاملين في قطاع النقل من الاستفادة من الأراضي التابعة لكل من البلدين لنقل البضائع إلى دول ثالثة"، مشيرة إلى أن "هذه الإمكانية ستسهم، إلى جانب تسهيل عملية العبور، في فتح أسواق مستهدفة جديدة أمام الناشطين الاقتصاديين".

وأوضحت أن "جزءاً كبيراً من التعاملات في مجال النقل بين البلدين كان يُجرى في السابق بالاعتماد على الأساليب التقليدية، بما في ذلك نقل البضائع وإعادة شحنها عند الحدود"، وأن "انضمام العراق إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالنقل أتاح المجال للانتقال نحو النقل المباشر واستخدام الوثائق والإجراءات الدولية".

وأكدت أن "الشاحنات العراقية، استناداً إلى هذه الإمكانية، يمكنها بعد الحصول على التراخيص اللازمة نقل البضائع العراقية المصدرة عبر الأراضي الإيرانية إلى دول ثالثة، وفي المقابل ستتمكن أساطيل النقل الإيرانية من استخدام الأراضي العراقية لنقل البضائع إلى وجهات مختلفة".

وشددت على أن "اتفاقيات النقل صاحبة الدور الريادي في تسهيل التجارة وتطوير حركة العبور بين الدول، وقال إن هذه الاتفاقية يمكنها، بشكل عام، إلى جانب توسيع الأسواق المستهدفة للبلدين وتوجيه أنشطة النقل من الأساليب التقليدية نحو الإجراءات المعيارية والدولية، تفعيل الإمكانات الترانزيتية والتجارية لإيران والعراق بصورة أكبر".